

نموذج طلب واتفاقية قبول الدفع

حررت هذه الاتفاقية، التي تشمل القسم أ إلى القسم ح، وأي تعديلات تطرأ عليها من وقت لآخر ("الاتفاقية")، بواسطة وبين:

- (1) بنك المشرق ش.م.ع، وهو بنك قائم بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، يقع عنوانه المسجل في ص.ب 1250 دبي، الإمارات العربية المتحدة (يشار إليه فيما يلي باسم "البنك")، و
 - (2) التاجر المذكور تفاصيله في القسم أ (يشار إليه فيما يلي باسم "التاجر").
- يشار إلى كل من البنك والتاجر في هذه الاتفاقية باسم "طرف" ومعاً باسم "الأطراف".

حيث أنه

- (أ) يرغب التاجر في استخدام خدمات دفع البنك المحددة من قبل التاجر في هذه الاتفاقية، والتي قد يتم الإبلاغ عنها من قبل البنك إلى التاجر من وقت لآخر، للحصول على الدفعات مقابل السلع والخدمات التي يقدمها إلى عملائه.
- (ب) يوافق البنك على تقديم خدمات الدفع إلى التاجر، وفقاً للشروط والأحكام العامة المنصوص عليها في القسم ج من هذه الاتفاقية، والشروط والأحكام الخاصة بالمنصوص عليها في القسم د إلى القسم ح المطبقة على خدمات الدفع ذات الصلة التي يستفيد منها التاجر من وقت لآخر.

القسم أ: نموذج طلب قبول الدفع

النوع:	جديد في البنك	تاجر حالي	إذا كان تاجر حالي، رقم تعريف التاجر - المجموعة
قسم العلاقة			
معلومات العميل:			
اسم التاجر			
المجموعة	الاسم التجاري	رقم الرخصة التجارية	(وفقاً للرخصة التجارية)
الإيراد السنوي	الموقع الإلكتروني للشركة		
مجالات الأعمال (كما هي في الرخصة التجارية)			
عنوان الأعمال (لكافة المراسلات الرسمية)			
اسم المبنى	رقم المتجر/الشقة/المكتب	ص.ب.	
المكان/المنطقة	اسم/رقم الشارع		
معلم بارز	المدينة	الإمارة	
رقم الهاتف المدرج	رقم الفاكس		
رقم الموبايل (لإرسال الإشعارات)			
*عنوان البريد الإلكتروني (الزامي للكشوفات الإلكترونية)			

تفاصيل المفوضين بالتوقيع

رقم المفوض	البريد الإلكتروني	المنصب	الاسم	
				1
				2
				3

جهات الاتصال للمراسلات اليومية

3	2	1	التفاصيل
			الاسم
			المنصب
			هاتف العمل
			رقم الموبايل
			عنوان البريد الإلكتروني

القسم ب: تفاصيل قبول الدفع

1. يقر التاجر أنه بعد إنجاز وتنفيذ هذه الاتفاقية، لا يكون البنك ملزماً في تقديم أي من / كافة خدمات الدفع المحددة للتاجر، ويجوز للبنك البدء بأي من / كافة خدمات الدفع المحددة في أي وقت، وقد يطلب من التاجر إعادة إنجاز وتنفيذ هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية تحل محلها في أي وقت.
2. يقر التاجر أن البنك لا يكون ملزماً بإعادة أي وثيقة يقدمها التاجر إلى البنك كجزء من عملية تقديم الطلب بصرف النظر عن تقديم البنك لأي من / كافة خدمات الدفع المحددة إلى التاجر.

يرغب التاجر في التقدم بطلب الحصول على خدمات:

أ. أجهزة نقاط البيع (POS)

جي بي آراس	مكتبي	أيزو	جهاز مدمج						
عدد الوحدات									
تفاصيل مكان الوحدة مرفقة	نعم	لا	لا						
الإنشاء الأولي	نعم	لا	لا	قيمة الرسوم	شيك	خصم تلقائي من العوائد	خصم تلقائي من الحساب		
الرسوم السنوية	نعم	لا	لا	قيمة الرسوم		خصم تلقائي من العوائد	خصم تلقائي من الحساب		
الرسوم الشهرية	نعم	لا	لا	قيمة الرسوم		خصم تلقائي من العوائد	خصم تلقائي من الحساب		
إذا كان خصم تلقائي من الحساب، رقم الحساب									

معدل خصم التاجر (MDR)												
داينرز/غير ذلك*		CUP/JCB		ماستر كارد				فيزا				
دولي		محلي		دولي		محلي		دولي		محلي		
إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	
												قياسي
												بريميوم

ب. نقطة بيع متنقلة

هاتف	شريحة بيانات	قارئ بطاقات	APA								
عدد الوحدات											
الإنشاء الأولي	نعم	لا	لا	قيمة الرسوم	شيك	خصم تلقائي من العوائد	خصم تلقائي من الحساب				
الرسوم السنوية	نعم	لا	لا	قيمة الرسوم		خصم تلقائي من العوائد	خصم تلقائي من الحساب				
الرسوم الشهرية	نعم	لا	لا	قيمة الرسوم		خصم تلقائي من العوائد	خصم تلقائي من الحساب				
إذا كان خصم تلقائي من الحساب، رقم الحساب											

عناوين البريد الإلكتروني

اسم المستخدم	عنوان البريد الإلكتروني	
		1
		2
		3

معدل خصم التاجر (MDR)

داينرز/غير ذلك*	CUP/JCB	ماستر كارد	فيزا
-----------------	---------	------------	------

دولي		محلي		دولي		محلي		دولي		محلي	
إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي
											قياسي
											برميميوم

ج. التجارة الإلكترونية

الإشياء الأولى	نعم	لا	قيمة الرسوم	عملة الإنشاء الأولى	درهم	دولار أمريكي	غير ذلك: (يرجى التحديد)
شيك	نعم	لا	قيمة الرسوم	عملة الإنشاء الأولى	درهم	دولار أمريكي	غير ذلك: (يرجى التحديد)
إيداع تأمين:	نعم	لا	مبلغ إيداع التأمين	شيك	نعم	لا	قيمة الرسوم السنوية
شيك	نعم	لا	مبلغ إيداع التأمين	شيك	نعم	لا	قيمة الرسوم الشهرية
إيداع تأمين:	نعم	لا	مبلغ إيداع التأمين	شيك	نعم	لا	قيمة الرسوم السنوية
شيك	نعم	لا	مبلغ إيداع التأمين	شيك	نعم	لا	قيمة الرسوم الشهرية

إذا كان خصم تلقائي من الحساب، رقم الحساب

لا يتم الإفصاح عن تفاصيل معدل الامان الالكتروني + بطاقة طرف ثالث ويتولى البنك مسؤولية حفظ وحماية تفاصيل البطاقة

أو

طرف ثاني (عن طريق البريد الالكتروني/عن طريق الهاتف) يقوم التاجر بإنشاء جلسة اتصال آمن بشكل مباشر مع البنك لإجراء المعاملات.

يتولى التاجر المسؤولية الكاملة عن حفظ وحماية معلومات البطاقة والعميل.

معدل خصم التاجر (MDR)

داينرز/غير ذلك*		CUP/JCB		ماستر كارد				فيزا			
دولي		محلي		دولي		محلي		دولي		محلي	
إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي	إلكتروني	يدوي

معاملة الدفع:

التسديد بالدرهم الإماراتي	عملة أخرى (يرجى التحديد)
---------------------------	--------------------------

ملاحظة:

تاريخ إعداد الجهاز الطرفي: ي ي ش ش س س س س

تفاصيل تهيئة الجهاز الطرفي:

شراء منتظم	استلام مسبق	تفويض مسبق	سلفة نقدية
MOTO	VOID	سلام	
لوحة أرقام تعريف شخصية خارجية	مفاتيح مفتوحة	حدود مفاتيح مفتوحة	جهاز طباعة يدوي
PC	VPC	أمن ثلاثي الأبعاد	بلا أمن ثلاثي الأبعاد
تمكين DCC	DCC (حوافز التاجر) %	الحد الأقصى لمبلغ الشراء	حدود الاسترداد:

تفاصيل التسديد

تفاصيل التسديد

قياسي | اقتطاع دفعة | الوقت المفضل | عملة التسديد: درهم | غير ذلك (يرجى التحديد)

اسم البنك	الفرع	رقم الحساب البنكي
اسم الحساب		
رقم الأبيان		
التسديد:	الإجمالي	الصافي
	أمر الدفع	شيك
فترة التسديد:	حدود الشراء:	حدود الاسترداد:
حلول الولاء		
أ. خطة الدفع المساوية 0%	رمز العلامة:	
خطة الدفع المساوية الفورية	خطة الدفع المساوية العادية	
معدل الإعانة المالية البنكية %	الحد الأدنى للمبلغ	
لتنتم مشاركتها من:	عوائد نقطة البيع/MID	حساب خصم تلقائي
في حالة الخصم التلقائي، رقم الحساب:		
المدة:	3 أشهر	6 أشهر
	9 أشهر	12 شهر
*قيمة رسوم المعاملة 1% بالنسبة إلى 6/3 أشهر و2% بالنسبة إلى 12/9 شهر		

ب. استرداد سلام

الاسم/العلامة التجارية لمنفذ شريك المكافآت	موقع المنفذ	الإمارة	رقم هاتف المنفذ	خط العرض	خط الطول

*تستخدم صفحات إضافية في حالة كان هناك المزيد من المنافذ

مضاعف سلام	2× (مساهمة التاجر):	%	5× (مساهمة التاجر):	%
10× (مساهمة التاجر)	%	غير ذلك (مساهمة التاجر):	%	
تاريخ البدء:	ي ي ش ش س س س س	تاريخ الانتهاء:	ي ي ش ش س س س س	تجديد تلقائي

ج. سمارت سيفر

سمارت سيفر: (مساهمة التاجر)	%	(مساهمة التاجر)	%	(إجمالي الاسترداد النقدي)	%
تاريخ البدء:	ي ي ش ش س س س س	تاريخ الانتهاء:	ي ي ش ش س س س س	تجديد تلقائي	

ج. العرض التكتيكي (نكبات)

غير ذلك، يرجى تحديد العرض

الاسم/العلامة التجارية لمنفذ شريك المكافآت	موقع المنفذ	الإمارة	رقم هاتف المنفذ	خط العرض	خط الطول

						1
						2
						3
						4
						5

تاريخ البدء: ي ي ش ش س س س تاريخ الانتهاء: ي ي ش ش س س س تجديد تلقائي

أبرمت هذه الاتفاقية من قبل البنك والتاجر كما يلي:

لصالح وبالنيابة عن بنك المشرق ش.م.ع من قبل:

الاسم المنصب

التوقيع التاريخ ي ي ش ش س س س

لصالح وبالنيابة عن التاجر من قبل المفوض/المفوضين بالتوقيع للتاجر كما يلي:

اسم المفوض بالتوقيع	التوقيع	التاريخ

اسم الوكيل	التوقيع	التاريخ

إخلاء المسؤولية

في حال عدم مطابقة المعلومات الواردة في نموذج الطلب هذا أو فيما يتعلق بهذه الاتفاقية مع المعلومات الواردة في النسخ المصدقة عن الوثائق الأصلية، عندئذ يعتبر البنك أن المعلومات الواردة في النسخ المصدقة عن الوثيقة الأصلية هي المعلومات الصحيحة والدقيقة، وتحل محل المعلومات الواردة في نموذج الطلب لأغراض فتح الحساب وتحديث السجلات الرسمية للبنك.

لاستخدام البنك فقط

علامة المجموعة	رقم تعريف التاجر	رقم تعريف الجهاز الطرفي
علاقة CIBG/SME	تصنيف التاجر	
MCC المخصص	فئة الأعمال	
تعديل MCC:	اسم مدير العلاقات	رقم تعريف مدير العلاقات
فئة العمولة:	رقم تعريف AMEX	
VBV P/W	VBV MID	رمز أمن MID
رقم EDMS	تاريخ فتح الحساب على النظام	ي ي ش ش س س س

أؤكد/تؤكد على القيام بالتحقق من الوثائق ذات الصلة مقابل الوثائق الأصلية وقد تم ختم النسخ عنها والتوقيع عليها بالأحرف الأولية إثباتاً لذلك.
كما أؤكد بأن نموذج (نماذج) التوقيع قد تم القيام به/بها بحضوري.

اسم البائع	رقم تعريف البائع	التوقيع	التاريخ
الوثائق المؤجلة/المعفى من تقديمها، إن وجدت			
إرسال الوثائق إلى			
المفوض بالتوقيع عن البنك			

تفاصيل مكان وضع الجهاز الطرقي

رقم الموبايل رقم هاتف المنفذ	جهة الاتصال	الإمارة	الموقع	الاسم/العلامة التجارية للمنفذ	
					1
					2
					3
					4
					5
					6
					7
					8
					9
					10
					11

القسم ج: الشروط والأحكام العامة

تطبق الشروط والأحكام الواردة في هذا القسم ج على أي وكافة الخدمات المقدمة من قبل البنك إلى التاجر.

1. التعريفات

1.1 في هذه الاتفاقية، تُفهم المصطلحات والأسماء والعبارات المتعددة المستخدمة على أنها تحمل المعاني أو الأوصاف المسندة إليها في هذه الاتفاقية أدناه:

1.1.1 "البطاقة المعتمدة" تعني أي بطاقة دفع (خصم أو ائتمان) قد يعتمدها البنك خطياً من وقت لآخر.

2.1.1 "الموظف المفوض" يعني موظف "موظفي" التاجر المدربين والمفوضين خطياً من وقت لآخر من قبل البنك لتشغيل المعدات.

3.1.1 "استرداد القيمة المدفوعة/النزاعات" يعني أي استعمال أو نزاع أو مطالبة من قبل حامل البطاقة أو البنك الخاص به ضد معاملة تم إجراؤها من قبل التاجر. وهي إلغاء معاملة بيع سابقة.

4.1.1 "نشرة استرداد البطاقة" تعني النشرة التي تحتوي على قائمة بأرقام حاملي البطاقات المحظورين على بطاقات الدفع حيث يرغب البنك من التاجر استرداد تلك البطاقات.

5.1.1 "حامل البطاقة" يعني الشخص الموضح اسمه ونموذج توقيعه على بطاقة الدفع.

6.1.1 "الدفعة المؤجلة" تعني أي تأجيل في تسديد التاجر.

7.1.1 "المعدات" تعني الأجهزة الطرفية لنقاط البيع و/أو أجهزة الطباعة اليدوية وكافة الملحقات والتوصيلات والوحدات الطرفية المقدمة من قبل البنك في تركيبها.

8.1.1 "الحد الأقصى" (إذا كان مخصصاً) يعني الحد الأقصى من المبلغ المخصص من قبل البنك خطياً من وقت لآخر للسلع التي يجوز للتاجر بيعها أو الخدمات التي يجوز للتاجر تقديمها في أي معاملة واحدة لحامل بطاقة بدون الحصول على تفويض خطي مسبق من البنك، بعد التحقق اللازم من تفاصيل البطاقة مع

نشرة استرداد البطاقة.

9.1.1 "دليل التشغيل" يعني الأدلة (وتعديلاتها من وقت لآخر) المقدمة من قبل البنك، والتي تحتوي على إجراءات التشغيل لمعاملات البطاقة والمعدات.

10.1.1 "بطاقة الدفع" تعني أي بطاقة بلاستيكية غير منتهية الصلاحية، تحمل الأشرطة والشعارات الملونة المميزة والمطابقة لتلك الواضحة على النموذج المقدم من قبل البنك، والتي يقر التاجر بموجب إبرامه لهذه الاتفاقية باستلامها وأنه على دراية كاملة فيها.

11.1.1 "POS" تعني نقطة البيع، و"الجهاز الطرفي لنقطة البيع" يعني الجهاز القارئ لبطاقة نقطة البيع. "الحساب الاحتياطي/المخصص" يعني الحساب المخصص للاحتفاظ بأموال تسديد التجار المؤقتة والدائمة للتسديد مقابل النزاعات أو المطالبات من حامل البطاقة أو البنك الخاص بهم. وإن التاجر يفوض البنك لفتح هذا الحساب بدون موافقة التاجر.

12.1.1 "مسودات المبيعات" تعني النموذج المقدم من وقت لآخر من قبل البنك لاستخدامها في جهاز الطباعة اليدوي (أو) الجهاز الطرفي لنقطة البيع، لإثبات شراء السلع أو الخدمات من التاجر من خلال استخدام بطاقة الدفع.

2.1 أي إشارة في هذه الاتفاقية إلى "شخص" أو "أشخاص" تعني أي شخص أو شركة أو مؤسسة أو شراكة.

2. استخدام البطاقة

1.2 عند تقديم بطاقة الدفع من قبل حامل البطاقة بصفته مستخدم مفوض، يوافق التاجر على ما يلي:

1.1.2 بيع السلع أو تقديم الخدمات لحساب حامل البطاقة بأسعار لا تتجاوز الأسعار المحددة على بطاقات أو قسائم أو ملصقات التاجر لهذه السلع أو الخدمات.

2.1.2 عدم فرض أو احتساب أي رسوم بنكية أو أجور إضافية أو عمولات على عملائه (حامل البطاقات) مقابل أي نوع من المعاملات في أي وقت من الأوقات وفي ظل أي ظرف من الظروف.

3.1.2 عدم فرض أي حد أدنى لقيمة شراء السلع أو تقديم الخدمات كشرط لقبول بطاقة الدفع.

4.1.2 عدم رفض بطاقة الدفع للحصول على مبالغ نقدية.

5.1.2 عدم رفض الخصومات الصالحة والعادية لحاملي البطاقات التي يتم إعطاؤها للعملاء الذي يدفعون نقداً.

2.2 يتعهد التاجر بعدم قبول أي بطاقة دفع في الحالات التالية:

1.2.2 في حال تجاوزت تاريخ انتهاء صلاحيتها، أو

2.2.2 في حال كانت البطاقة مدرجة في أي نشرة استرداد بطاقة في أي وقت يتم استلامها من البنك، أو

3.2.2 في حال كانت البطاقة مستخدمة من قبل مستخدم يشك التاجر أنه المستخدم الأصلي، أو

4.2.2 في حال كان التاجر يشك بالشكل المعتاد لبطاقة الدفع هذه و/أو قد لا تكون لأي سبب من الأسباب بطاقة الدفع الأصلية، أو

5.2.2 في حال كانت من أجل تحصيل أو إعادة تمويل دين قائم أو لتحصيل أي مبلغ مقابل شيك بدون رصيد.

3.2 في حالة أجهزة الطباعة اليدوية، ينبغي على التاجر إعداد فاتورة لحامل البطاقة بخصوص كل معاملة من خلال إنجاز مسودة مبيعات تحتوي على كافة التفاصيل المطلوبة بالشكل المقدم أو المعتمد من قبل البنك ويطبع عليها البيانات البارزة من بطاقة الدفع ومن لوحة التاجر على جهاز الطباعة أو بتصريح من البنك، عن طريق طباعة رقم الحساب وتاريخ انتهاء صلاحية بطاقة الدفع الملتقطة إلكترونياً عليها. وفيما يتعلق بالأجهزة الطرفية لنقاط البيع، ينبغي على التاجر إعداد فاتورة لحامل البطاقة بخصوص كل معاملة من خلال تمرير البطاقة عبر قارئ بطاقة نقطة البيع لالتقاط وطباعة بيانات بطاقة الدفع إلكترونياً على مسودة المبيعات. يجب على التاجر التحقق من التفاصيل الواردة في مسودة مبيعات نقطة البيع مع التفاصيل الواردة في بطاقة الدفع والتأكد من عدم وجود اختلاف. وفي حالة استخدام أجهزة طباعة يدوية

أو في حال كان الجهاز الطرفي الإلكتروني لنقطة البيع لا يعمل بسبب أي عطل (على سبيل المثال بسبب إجراءات زمن التعطل)، يجب على التاجر الاتصال بالبنك للحصول على تفويض بالنسبة إلى أي مبلغ أكبر من الحد الأقصى المخصص من قبل البنك لكل قيمة يتم إجراؤها يدوياً. يجب عرض رمز التفويض الذي تم الحصول عليه من البنك على مسودة المبيعات قبل إنهاء هذه المعاملة. وفي حالة الإخفاق في الحصول على التفويضات فإن ذلك قد يجعل القيمة غير صالحة وقد لا يحصل على التاجر على دفعة مقابلها أو يكون مسؤولاً عن إعادة القيمة المدفوعة.

4.2 ينبغي على التاجر ضمان توقيع مسودة المبيعات من قبل حامل البطاقة بصفته المستخدم المفوض الذي يقوم التاجر بتسليمه نسخة واحدة (1) عنها بعد التحقق اللازم من التوقيع مقابل التوقيع الواضح على بطاقة الدفع. لا يجوز القيام بأي محاولة لتقسيم مبلغ أي معاملات بإنجاز أكثر من مسودة مبيعات واحدة. لا يقوم التاجر بتعديل أي تفاصيل على مسودة المبيعات بعد الحصول على توقيع حامل البطاقة. وتكون أي معاملة مقسمة عرضة لاسترداد القيمة المدفوعة / عدم الدفع.

5.2 يجب على التاجر الاحتفاظ بنسخة التاجر عن كل مسودة مبيعات منجزة وقسيمة ائتمان والسجلات المتعلقة بالمعاملات المثبتة بواسطتها لمدة ثمانية عشر (18) شهر كحد أدنى، أو لأي مدة أطول كما هو مطلوب بموجب القوانين المحلية المطبقة، من تاريخ هذه المعاملات المثبتة بموجب مسودة المبيعات أو قسيمة الائتمان، بالإضافة إلى ملف النزيل الموقع حسب الأصول في حالة التجار من الفنادق، واتفاقية إيجار السيارات الموقعة حسب الأصول في حالة التجارة من مؤجري السيارات. يجب تقديم نسخ عن الإثباتات المذكورة في هذه الفقرة إلى البنك من قبل التاجر خلال سبعة (7) أيام ميلادية من تاريخ أي مطالبة، ويوافق التاجر على أنه يجوز القيام بأي من هذه المطالبات في أي وقت، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) لحل أي معاملات متنازع عليها تم استلامها من مراكز أخرى ولتقوية أي تحقيقات في المطالبات أو لأي سبب آخر مهما كان.

3. التسويات وإعادة الأموال

1.3 يوافق ويتعهد التاجر بما يلي:

1.1.3 إيداع كل مسودة مبيعات منجزة، مرفقة بملخص إيداع بالشكل المقدم أو المعتمد من قبل البنك، في

الفرع المخصص للبنك خلال ثلاثة (3) أيام عمل من المعاملات المثبتة فيها، و

2.1.3 إرسال كافة معاملات نقطة البيع المعتمدة إلكترونياً إلى البنك في نهاية كل يوم والاحتفاظ بمسودات

المبيعات المنجزة بشكل صحيح وقسيمة ملخص الدفعة ونسخة الفاتورة طوال المدة المحددة في الفقرة 5.2،

و

3.1.3 إجراء أي علمية إعادة أموال من خلال وظيفة "إعادة الأموال" في حال كان مسموح بها في الجهاز

الطرفي لنقطة البيع لمبيعات نقطة البيع أو من خلال قسيمة إعادة أموال لمبيعات جهاز الطباعة اليدوي.

تخضع هذه التسويات إلى التحقيق والتدقيق من قبل البنك، وفي حالة أي عدم دقة، عندئذ يقوم البنك

بخصم أو احتجاز أو تقييد دفعة التاجر بدون إشعار لأي مبالغ ناقصة أو زائدة أو مسودات مبيعات غير

صالحة، حسب الحالة.

2.3 بصرف النظر عن أي موافقة على أي معاملة قد يتم إعطاؤها من قبل أو بالنيابة عن الجهة المصدرة

لبطاقة الدفع، يجوز للبنك رفض تقييد إجمالي مبلغ أي مسودة مبيعات في حساب التاجر أو أن يقوم

باسترداد قيمتها بدون إشعار في أي من الظروف التالية:

1.2.3 في حال كان التوقيع الظاهر على مسودة المبيعات مزور أو غير مصرح به أو يزعم حامل البطاقة أنه

مزور أو غير مصرح به، أو

2.2.3 في حال كانت تفاصيل بطاقة الدفع الظاهرة على مسودة المبيعات غير مطابقة لتفاصيل بطاقة الدفع

على بطاقة الدفع الفعلية، أو

3.2.3 في حال كانت السلع المشار إليها في مسودة المبيعات تحتوي على عيوب، أو تمت إعادتها إلى التاجر أو لم

يتم استلامها أو يزعم حامل البطاقة أنها تحتوي على عيوب أو تمت إعادتها إلى التاجر أو لم يتم استلامها، أو
4.2.3 في حال كان حامل البطاقة يزعم أن الخدمات المشار إليها في مسودة المبيعات غير مرضية أو ليست
كما هي موصوفة، أو

5.2.3 في حال كانت مسودة المبيعات تتجاوز الحد الأقصى المخصص الذي لم يتم اعتماده سابقاً من قبل
البنك، أو

6.2.3 في حال عدم قيام التاجر بترجمة أي مسودة مبيعات مقدمة إلى البنك لأي سبب ليست باللغة
الإنجليزية خلال خمسة (5) أيام عمل من طلب البنك، أو

7.2.3 في حال كانت أي مسودة مبيعات مقدمة إلى البنك بالرد على أي استفسار أو مطالبة أو استعلام أو
نزاع غير مقروءة أو غير واضحة، أو

8.2.3 في حال كانت مسودة المبيعات تشير إلى بطاقة دفع انتهت صلاحيتها أو قام البنك بإعطاء تعليمات إلى
التاجر بعدم قبولها، أو

9.2.3 في حال كانت المعاملة المثبتة بمسودة مبيعات أو أي ائتمان آخر مقدمة بخصوصها تشمل دفعة نقدية
مقدمة من قبل التاجر إلى حامل البطاقة، أو

10.2.3 في حال كانت المعاملة المثبتة بمسودة المبيعات أو أي ائتمان آخر مقدم بخصوصها غير قانونية أو
لاغية أو باطلة لأي سبب من الأسباب، أو

11.2.3 في حال يمكن إثبات محاولة التاجر تخفيض أو إخفاء مبلغ أي معاملة واحدة باستخدام مسودة
مبيعات متعددة، تعرف باسم "تقسيم التذاكر"، أو

12.2.3 في حال إيداع/إرسال نسخ عن نفس مسودة المبيعات من قبل التاجر أكثر من مرة أو قام البنك
بتقييد المبلغ بالفعل مع نفس مسودة المبيعات، أو

13.2.3 في حال قام التاجر بإيداع أو حاول إيداع مسودة مبيعات لدى البنك بخصوص معاملات وهمية أو

قام بالاحتيايل أو محاولة الاحتيايل على البنك، أو

14.2.3 في حال أخفق التاجر في الالتزام بأي من البنود الواردة في هذه الاتفاقية، أو

15.2.3 في حال كانت بطاقة الدفع المستخدمة في المعاملة مدرجة في نشرة استرداد البطاقات قبل المعاملة،

أو

16.2.3 في حال إجراء المعاملة المثبتة بمسودة المبيعات قبل تاريخ الصلاحية البارز على بطاقة الدفع،

17.2.3 في حال قبول التاجر طباعة أي وثيقة أو ورقة مع بطاقة الدفع أو إجرائها من خلال البنك، بما في

ذلك على سبيل المثال لا الحصر مسودة المبيعات وقسائم الائتمان، المتعلقة بالسلع المباعة أو التي يزعم

بيعها أو ادائها من قبل أي فرد أو شخص قانوني باستثناء التاجر، أو

18.2.3 في حال استخدم التاجر أو حاول استخدام بطاقة الدفع الخاصة به أو بطاقات الدفع الخاص

بأقربائه أو أصدقائه أو زملائه في العمل لغرض تمويل/استثمار أعماله أو غير ذلك للاستفادة باستخدام هذه

المعاملات للحصول على أموال من البنك عن طريق الدفع لهذه الرسوم.

3.3 يكون التاجر مسؤولاً اتجاه البنك عن التقديم المتأخر لإيصالات القسائم. ويعتبر التقديم متأخراً بعد

سبعة (7) أيام ميلادية من تاريخ طلب البنك.

4.3 يكون التاجر مسؤولاً عن التقديم المتأخر لإرسالات دفعات نقطة البيع. ويعتبر التقديم متأخراً بعد ستة

(6) أيام ميلادية من تاريخ المعاملات.

5.3 يجب على التاجر تقديم مسودة المبيعات اليدوية البنكية الأصلية خلال 25 يوم ميلادي من تاريخ رمز

الموافقة على التسوية. سيقوم البنك بإعطاء التاجر التفاصيل عن أي مسودة مبيعات رفض دفعها أو قام

باسترداد قيمتها من التاجر. وفي حالة أي نزاع، فإن سجلات البنك تكون نهائية وحاسمة وملزمة على التاجر.

6.3 يوافق البنك على تسديد عوائد مسودات المبيعات مطروح منها العمولة/الرسوم من خلال التقييد على

حساب التاجر لدى البنك، في حال وجوده، أو عن طريق أمر دفع أو أي طريقة أخرى يعتبرها البنك مناسبة

حسب تقديره الخاص والمطلق.

7.3 تشكل كافة الرسوم أو التسويات متوجبة الدفع من قبل التاجر ومبلغ أي استرداد قيمة أو قسيمة ائتمان صادرة من قبل التاجر ديناً متوجب الدفع عند الطلب إلى البنك، حيث يجوز للبنك خصمها من حساب التاجر، أو حسب تقديره، استردادها من عوائد المبيعات اللاحقة أو غير ذلك، بدون إشعار مسبق. وفي حال حصول سحب على المكشوف في حساب التاجر نتيجة لأي من هذه الديون، فإن التاجر يوافق على ويقوم، عند الطلب، بدفع مبلغ هذا السحب على المكشوف إلى البنك.

8.3 يتم تسوية كافة المطالبات من قبل أي حامل بطاقة وكافة النزاعات بخصوص أي معاملة مثبتة بموجب مسودة مبيعات بشكل مباشر بين التاجر وحامل البطاقة، ولكن شريطة في حال كان هناك أي إعادة أموال أو تسوية أموال أخرى متوجبة الدفع من قبل التاجر إلى حامل البطاقة، فإنه يتم القيام بإعادة الأموال هذه أو التسوية (مالم تكن قيمة هذه المعاملة قد تم تقييدها على حساب التاجر من قبل البنك أو تم استرداد قيمتها من التاجر) عن طريق قيام التاجر بإصدار قسيمة ائتمان بخصوص تلك المعاملة ويتم تسليمها إلى البنك خلال ثلاثة (3) أيام ميلادية من الإصدار.

9.3 ينبغي على التاجر إشعار البنك خطياً خلال ثلاثين (30) يوم مع تفاصيل أي اختلاف في مبلغ التسوية/الاحتجاز/التجميد/الصرف، وبعد هذه الفترة لا يقبل البنك ولا يكون مسؤولاً عن أي اختلاف.

4. رخصة وتركيب وصيانة المعدات

1.4 يمنح البنك بموجبه، ويقبل التاجر استخدام المعدات الموردة من قبل البنك.

2.4 تبقى ملكية المعدات والبرمجيات والبرامج والأدلة و/أو غيرها من الوثائق فيما يتعلق بها، للبنك حصرياً في كافة الأوقات، ويتعهد ويضمن التاجر عدم احتساب أو رهن أو بيع أو غير ذلك تحميل أعباء ذلك في نموذج أصلي أو نسخة أو بأي شكل آخر من الأشكال.

3.4 يقوم البنك بتركيب المعدات في نقاط التحقق في مقرات التاجر حسبما يتفق عليه البنك والتاجر.

4.4 تتم صيانة المعدات وتقديم الخدمات لها من قبل البنك والوكلاء المفوضين حسب الأصول للبنك ويكون له وصولاً غير مقيداً للمعدات خلال ساعات العمل الاعتيادية لغرض الصيانة أو الاستبدال أو أي خدمات أخرى.

5.4 ينبغي على التاجر عدم تحريك أو تعديل أو بأي شكل من الأشكال العبث بالمعدات، التي يتم تشغيلها في كافة الأوقات فقط من قبل الموظفين المفوضين للتاجر وبالامتثال بدليل تشغيل المعدات. يكون التاجر مسؤولاً بالكامل عن سلامة المعدات وعن أي ضرر بالمعدات باستثناء التلف العادي.

6.4 يقوم البنك بتدريب موظفي التاجر لتمكينهم من تشغيل المعدات. يجوز للبنك رفض تفويض أي موظف من موظفي التاجر في حال كان هذا الموظف، حسب رأي البنك، مناسباً لتشغيل المعدات.

7.4 في حال تعطل المعدات، يقوم التاجر على الفور بإشعار البنك على رقم هاتف خدمة دبي الخاص به على مدار 24 ساعة: 800 4700، ويقوم البنك، بناءً على هذا الإبلاغ، باتخاذ الترتيبات لإصلاح المعدات أو استبدالها شريطة أن لا يكون هذا العطل ناشئ عن سوء الاستخدام أو سوء التعامل أو الإهمال من قبل موظفي التاجر.

8.4 لن يكون البنك مسؤولاً بأي شكل من الأشكال مسؤولاً اتجاه التاجر أو اتجاه أي عميل للتاجر أو اتجاه أي شخص عن أي تكلفة أو خسائر أو مصاريف أو مطالبات أو أضرار، سواء كانت ناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر عن عيب أو فشل أو روابط إتصال أو نتيجة أي إهمال أو تصميم أو تصنيع لأي نقاط بيع طرفية أو أي معدات أخرى أو أي سبب آخر ناجم عن أي نوع مهما كان.

9.4 يقوم التاجر بتعويض البنك ضد أي مطالبة يتم القيام بها ضده من قبل أي عميل أو موظف للتاجر فيما يتعلق بالمعدات.

5. الرسوم والأجور والإيجارات والعمولة

1.5 في مقابل أداء التاجر لكافة التزاماته بموجب هذه الاتفاقية، يوافق البنك على تقديم جهاز (أجهزة)

طباعة يدوية بدون تكلفة على التاجر.

2.5 يوافق التاجر ويتعهد بما يلي:

1.2.5 توفير خط هاتف اتصالات أو دو على تكلفته الخاصة للاستخدام الحصري للجهاز الطرفي (الأجهزة الطرفية) لنقطة البيع،

2.2.5 تحمل رسوم الإيجار الدورية، كما يتحمل التاجر رسوم المكالمات لاستخدام خط الهاتف (باستثناء الخاص بنقطة البيع)،

3.2.5 دفع رسوم إيجار شهرية للبنك عن كل جهاز طرفي لنقطة البيع بالأسعار المتفق عليها،

4.2.5 دفع عمولة إلى البنك عن مبيعات نقطة البيع وعن مبيعات جهاز الطباعة اليدوية بالأسعار المدرجة في هذه الاتفاقية أو حسبما يتم الاتفاق عليه خلاف ذلك أو تعديلاتها من قبل البنك من وقت لآخر وفقاً لهذه الاتفاقية.

5.3 يوافق الأطراف على أنه لا يوجد رسوم متوجبة الدفع إلى البنك بخصوص أي مبالغ مستردة من التاجر أو بخصوص التي تم إصدار قسائم ائتمان بخصوصها من قبل التاجر.

6. الإعلانات

يقوم التاجر في كافة الأوقات بالعرض في كافة مبانيه/منافذه أي مواد إعلانية أو ترويجية مقدمة من قبل البنك أو أي شركة دفع تابعة. كما يوافق التاجر على تقديم طلب إلى البنك للحصول على موافقته الخطية المسبقة على أي إعلانات من قبل التاجر تستخدم أسماء العلامة التجارية أو تصميم الأشرطة الملونة أو الشعارات أو العلامات التجارية المعتمدة للبنك أو أي تمثيل لها. كما لن يقوم التاجر بأي شكل من الأشكال بإعلان أو عرض أي مواد ترويجية في مبانيه/منافذه تحتوي على اسم أو رمز تكون فيها بطاقات المشرق فقط هي المقبولة.

7. التعهدات

1.7 يوافق التاجر على عدم القبول، ولا يجوز له قبول أو القيام بالطباعة أو الإرسال إلكتروني مع بطاقة دفع، كذلك عدم إجراء، لأي وثيقة أو ورقة من خلال البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مسودات المبيعات وقسائم الائتمان، التي تتعلق بالسلع المباعة أو الخدمات المقدمة أو التي يزعم بيعها أو تقديمها من قبل أفراد أو كيانات قانونية باستثناء التاجر.

2.7 يوافق التاجر على عدم الإفصاح، ولن يقوم بالسماح لأي شخص بالإفصاح إلى أي طرف آخر عن الأسماء أو أرقام الحسابات الموضحة على بطاقة الدفع أو أي وثيقة أو من إثبات هذه الأسماء أو الأرقام.

3.7 يوافق التاجر على التعاون الكامل مع البنك في استرداد بطاقات الدفع المدرجة في نشرة استرداد البطاقات وفيما يتعلق بأي إبلاغ رسمي يستلمه التاجر من البنك من وقت لآخر.

4.7 باستثناء مسودات المبيعات للمبلغ الذي رفض البنك تقييده أو الذي قام باستعادة قيمته المدفوعة من التاجر، كذلك لن يكون لدى التاجر أي حق في استلام الدفعات بخصوص أي معاملة مثبتة بموجب مسودة مبيعات من أي شخص باستثناء البنك.

5.7 يوافق التاجر ويتعهد بتزويد البنك بأية معلومات أو وثائق تجارية أو ائتمانية أو قانونية مهما كانت حسبما تكون مطلوبة من قبل البنك من وقت لآخر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كافة التراخيص والتفويضات والتصاريح والوثائق التأسيسية والبيانات المالية المدققة وأي وثائق أخرى بأي نوع وطبيعة كانت يعتبرها البنك مناسبة حسب تقديره المطلق ولوحده بخصوص التاجر.

6.7 يوافق التاجر على أنه يكون لدى البنك في كافة الأوقات الحق في الوصول إلى ومراجعة والتحقق، في أي وقت، من كافة سجلات التاجر بخصوص مسودات المبيعات وقسائم الائتمان التي تم إجراؤها بموجب هذه الاتفاقية.

7.7 يوافق التاجر ويتعهد بتحقيق حجم مبيعات للبطاقة بما لا يقل عن 100,000 درهم إماراتي (مائة ألف درهم إماراتي فقط) سنوياً.

8.7 يوافق التاجر ويتعهد بإخطار البنك على الفور بشأن أي تغيير في حالته القانونية أو ملكيته أو موقعه أو طبيعة عمله أو أي تغيير آخر في الظروف التي قد تؤثر على علاقته مع البنك، كما تتعلق بهذه الاتفاقية بأي شكل، أو غير ذلك.

9.7 يوافق التاجر ويتعهد بتقديم كافة الوثائق المطلوبة من قبل البنك من وقت لآخر ويؤكد ويصرح بموجبه بأنه طرفاً أيضاً كان فيما يخص طبيعة أعماله، الأداء، الجدارة الائتمانية إلخ... بدون الرجوع إلى التاجر. كما يوافق التاجر على أن البنك مفوضاً بموجبه تماماً للإفصاح في أي وقت عن أي معلومات بشأن التاجر إلى أي شخص أو طرف أيضاً كان خلال فترة صلاحية هذه الاتفاقية أو بعد إنهاؤها.

10.7 يكون لدى البنك ومؤسساته المالية المراسلة الحق في تجميد الأموال المنقولة إلى/لصالح "حساب" العميل في حال الاشتباه بأي أنشطة غير قانونية / غسيل أموال / تمويل إرهاب / عقوبات دولية، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المطبقة. وعلى نفس الأساس، يجوز للبنك أن يقرر عدم إجراء أي معاملة في حساب العميل أو إغلاق الحساب بعد تقديم إشعار بإغلاق الحساب.

11.7 يفوض التاجر بموجبه البنك لفتح حساب احتياطي والمحافظة عليه في كافة الأوقات عل لتغطية أي وكافة واسترداد المبالغ المدفوعة والنزاعات والمطالبات والتسويات والرسوم والأجور والدفوعات الأخرى التي تكون أو قد تصبح مستحقة ومدينة ومتوجبة الدفع من قبل التاجر إلى البنك. كما أن التاجر يفوض البنك لسحب/تجميد أي أموال في الحساب الاحتياطي للتاجر. وفي حال عدم كفاية أموال التاجر في الحساب الاحتياطية لتغطية استرداد المبالغ المدفوعة والنزاعات والمطالبات والتسويات والرسوم والأجور والدفوعات الأخرى المستحقة أو التي قد تصبح مستحقة من التاجر إلى البنك، أو في حال صرف الأموال في الحساب الاحتياطي إلى التاجر، فإن التاجر يوافق على دفع هذا المبلغ الناقص إلى البنك على الفور عند الطلب. وفي حال إخفاق التاجر في إيداع الأموال/سد النقص في الحساب الاحتياطي، فإن البنك يحتفظ بموجبه بالحق في الاقتطاع بدون إشعار مسبق إلى التاجر، ويفوض التاجر البنك بموجبه لتصفية والاقتطاع من كافة

حسابات التاجر ومبالغ الإيداع الخاصة به بأي نوع أو طبيعة المحتفظ بها لدى البنك في أي فرع لاسترداد الأموال المعادلة للمبالغ التي قد تعتبر معاملات مشبوهة أو احتيالية أو متنازع علمها حسب تقدير البنك الخاص والمطلق. يجوز للبنك سحب الأموال من الحساب الاحتياطي في أي وقت بدون إشعار إلى التاجر بقيمة أي التزام أو مسؤولية للتاجر اتجاه البنك بموجب هذه الاتفاقية، ناجمة قبل أو بعد إنهاء هذه الاتفاقية.

12.7 لا يقوم التاجر ببيع أو شراء أو تقديم أو غير ذلك الإفصاح عن معلومات حساب حامل البطاقة أو أي معلومات شخصية أخرى لحامل البطاقة إلى أي طرف آخر. ينبغي على التاجر تخزين أي من هذه المعلومات في مكان يقتصر الوصول إليها على موظفين معينين، قبل التخلص من هذه المعلومات (بما في ذلك وسيلة الاحتفاظ بها)، ينبغي إتلافها بطريقة تجعل هذه المعلومات/البيانات/الوسائط غير مقروءة، بما في ذلك المواد التي تحتوي على أرقام حساب حامل البطاقة أو مطبوعات بطاقة الدفع، مثل مسودة المبيعات وقسائم الائتمان والقسائم، بعد انتهاء مدة ثمانية عشر (18) شهر من تاريخ المعاملة أو أي مدة أطول حسبما تكون مطلوبة بموجب القوانين المحلية.

13.7 يكون التاجر مسؤولاً عن أي إخلال يتعلق بالبيانات وينبغي عليه ضمان تأمين بيانات حامل البطاقة بالكامل في كافة الأوقات.

14.7 ينبغي على التاجر إبلاغ البنك على الفور وخطياً في حال أي تغيير في ملفه / عقود.

15.7 ينبغي على التاجر أداء/إجراء الأعمال المذكورة في هذه الاتفاقية. ولا يجوز للتاجر أداء/إجراء أي خدمة/سنة باستثناء تلك المتفق عليها مع البنك و/أو المذكورة في رخصته التجارية.

16.7 مقابل كل استخدام لبطاقة الدفع ينبغي أن يكون هناك تقديم خدمة/سنة. يجب على التاجر تزويد البنك بأي إثبات يطلبه البنك من وقت لآخر فيما يتعلق بالسلع المباعة والإيصالات والفواتير ومراسلات حامل البطاقة وكافة الوثائق المتعلقة بالمعاملات مع حامل البطاقة.

17.7 في حالة أي نزاعات/استعلام بخصوص أي معاملة، يجب على التاجر تزويد البنك بأي وثائق مطلوبة أو ضرورية من قبله من وقت لآخر أو إلى أي هيئة إنفاذ قانونية. يكون التاجر مسؤولاً وملزماً في كافة الأوقات للاحتفاظ والمحافظ على نسخ مقروءة وواضحة عن كافة الوثائق المطلوبة من قبل البنك أو أي هيئة إنفاذ قانونية. وفي حال كانت أي وثيقة غير مقروءة أو غير واضحة، فإن التاجر يفقد الحق في المطالبة بهذه المعاملة.

18.7 يكون التاجر مسؤولاً عن أي معاملة بطاقة دفع مزيفة/"مزورة" عند تقديم تقرير من أي جهات مصدرة للبطاقة أو شركات بطاقة أو هيئات إنفاذ قانونية.

19.7 يكون لدى البنك الحق في الاتصال والتحقق من التاجر بخصوص الأعمال والمعاملات والوثائق الخاصة به.

20.7 يكون لدى البنك الحق في فرض رسوم أو غرامة أو جزاء على التاجر بخصوص تقديم معاملات أو وثائق غير صالحة أو متأخرة أو غير مفوضة، بالإضافة إلى حق البنك في إنهاء هذه الاتفاقية.

21.7 في حال تجاوز عدد النزاعات 50 معاملة شهرياً، يحتفظ البنك بالحق في فرض غرامة على التاجر بمبلغ وقدره 50.00 دولار أمريكي عن كل معاملة إضافية متنازع عليها دون الإخلال بحقه في إنهاء هذه الاتفاقية.

8. المسؤولية والتعويض

1.8 يتم تنفيذ كافة الأنشطة بموجب هذه الاتفاقية من قبل التاجر وبناء على ذلك يتحمل التاجر كافة الخسائر والمسؤوليات المتعلقة بذلك أو الناجمة عن ذلك.

2.8 يتعهد التاجر بموجبه بحماية والدفاع عن وإبراء ذمة وتعويض والمحافظة على تعويض البنك من وضد أي خسارة أو مسؤولية أو ضرر أو سبب قيام دعوى أو قضية أو مطالبة أو غرامة أو مصاريف، بما في ذلك أتعاب المحاماة، بأي طبيعة كانت بخصوص أو ناجمة عن:

1.2.8 تركيب وتشغيل وصيانة مرافق التاجر أو أي من موظفيه أو وكلائه أو ممثليه،

2.2.8 نشاط أي طرف آخر، سواء كان موظف أو وكيل للتاجر، أو عميل للتاجر أو أي أطراف أخرى سواء كانت خاصة أو عامة.

3.2.8 مطالبات طرف آخر ضد البنك أو مشترك فيها البنك بموجب أي وصول لبطاقات دفع المؤسسات المالية الأخرى من خلال الأجهزة الطرفية لنقاط البيع الخاصة بالبنك.

4.2.8 الأعمال أو الإهمال أو أي سبب آخر أو عطل أو سوء استخدام للجهاز الطرفي لنقطة البيع، ناجم عن التاجر أو أي من مسؤوليه أو وكلائه أو ممثليه،

5.2.8 تكلفة أي تحقيق (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي تحقيق فيما يتعلق بأي احتيال مشتبه به أو استرداد قيمة مدفوعة أو خسارة أو إخلال بالبيانات) يتم إجراؤه من قبل البنك، أو أي شركة بطاقة أو قواعد برنامج أو أي هيئة تنظيمية أو حكومية أخرى لديها الرقابة على التاجر و/أو البنك.

6.2.8 أي إخلال من قبل التاجر بأي من البنود الواردة في هذه الاتفاقية.

يبقى سريان مفعول هذا الالتزام المنصوص عليه في هذه الفقرة بعد انتهاء صلاحية هذه الاتفاقية أو إنهائها في وقت سابق.

9. المدة والإنهاء

1.9 يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة مبدئية من سنة واحدة (1 سنة) ("المدة المبدئية").

2.9 بسريان مفعول في اليوم الأخير من المدة المبدئية، وفي كل ذكرى سنوية بعد ذلك، يتم تجديد هذه الاتفاقية تلقائياً لمدة سنة واحدة (1 سنة) (وتكون كل مدة بعد المدة المبدئية "المدة اللاحقة").

3.9 لتجنب الشك، فإن الإشارات لهذه الاتفاقية في الفقرة 9، بما في ذلك تجديدها، تشمل كافة الخدمات التي يوفرها البنك ليستفيد منها التاجر من وقت لآخر كما هي محددة في الأقسام (د) إلى (ح) شاملة في هذه الاتفاقية.

4.9 يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية:

1.4.9 بدون سبب، بسريان مفعول بنهاية المدة المبدئية أو في نهاية أي مدة لاحقة (حسبما ينطبق)، من خلال إعطاء التاجر إشعار بالإلغاء لا تقل مدته عن ثلاثين (30) يوم ميلادي.

2.4.9 على الفور، في حال أصبح التاجر مفلساً أو معسراً أو تم تعيين حارس قضائي على أصوله كلياً أو جزئياً أو أي جزء أساسي منها، أو في حال إصدار قرار محكمة يقضي بحجز أصوله أو أي جزء أساسي منها.

3.4.9 على الفور، في حال كان هناك تغيير في طبيعة أو مكان أعمال أو إدارة التاجر.

4.4.9 على الفور، في حال أخفق التاجر في تحقيق حجم مبيعات البطاقة بقيمة لا تقل عن 100,000 درهم إماراتي (مائة ألف درهم إماراتي فقط) سنوياً.

5.4.9 على الفور، بموجب إشعار خطي إلى التاجر، في حال ارتكاب إخلال أو إخفاق أو عدم امتثال من قبل التاجر بأي من الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية، وكان هذا الإخلال أو الإخفاق أو عدم الامتثال لا يمكن تداركه حسب رأي البنك، أو كان البنك يعتبر أنه يمكن تداركه ولكن لم يتم تداركه بعد سبعة (7) أيام من تاريخ قيام البنك بإعطاء إشعار خطي بهذا الإخلال أو الإخفاق أو عدم الامتثال إلى التاجر.

6.4.9 على الفور، في حال كان هناك تغيير سلبي جوهري حسب رأي البنك في الوضع المالي أو غيره من أوضاع التاجر أو وقوع حادثة يعتبر البنك بناءً عليها أن التاجر قد لا يكون قادراً على اداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية،

7.4.9 على الفور في حال كان لدى البنك الشك باحتيال من جانب التاجر أو عدم امتثال من قبل التاجر بإجراءات قبول البطاقة.

5.9 يجوز للبنك إنهاء الخدمات المذكورة في الأقسام (د) إلى (ح) المشمولة في هذه الاتفاقية، على الفور بناءً على إشعار إلى التاجر.

6.9 بصرف النظر عن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية أو بأي مكان آخر بما يخالف ذلك، يكون لدى البنك الحق لوحده والمطلق والغير المقيد بإنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بدون إشعار وبدون إبداء أي سبب

مهما كان، ويجوز له اتخاذ أي/كافة الخطوات والإجراءات القانونية ضد التاجر المتاحة له، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) الحق في المطالبة بالتعويض أو الأضرار من التاجر عن أي وكافة الخسائر/الأضرار الناجمة عن أي من الحالات المذكورة في الفقرة 3.9 بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أي خسائر/أضرار ناجمة عن استرداد القيمة المدفوعة.

7.9 عند إنهاء هذه الاتفاقية لأي سبب، ينبغي على التاجر التوقف على الفور عن استخدام المعدات وكافة أجهزة الطباعة والجهاز الطرفي (الأجهزة الطرفية) لنقطة البيع والنماذج وغيرها من المواد الأخرى التي تحمل اسم أو العلامة التجارية للبنك أو أي تمثيل لأي منها وإعادتها إلى البنك وأداء أي/كافة الأعمال الأخرى المطلوبة من قبل البنك بشكل معقول. يقر التاجر بأن كافة المعدات وكافة أجهزة الطباعة والأجهزة الطرفية لنقطة البيع والنماذج وغيرها من المواد التي تحمل اسم أو العلامة التجارية للبنك أو أي تمثيل لأي منها تبقى من ملكية البنك لوحده في كافة الأوقات وأن التاجر لا يمثل البنك بأي طريقة. وفي حالة عدم امتثال التاجر بأحكام هذه الفقرة، فإن البنك يحتفظ بالحق في المطالبة بالحد الأدنى من التعويض بما لا يقل عن 3,500 درهم إماراتي (ثلاثة آلاف وخمسمائة درهم إماراتي فقط) بالإضافة إلى الرسوم الأخرى عن الخسارة أو الأضرار أو عدم إعادة المعدات.

10. الاستثناءات وحدود مسؤولية البنك

1.10 لا يكون البنك مسؤولاً عن أي مطالبات أو خسائر أو أضرار أو دعاوى متكبدة من قبل التاجر أو قد تلحق به بسبب أي عطل أو عدم أداء الجهاز الطرفي لنقطة البيع أو عن أي خسائر أو أضرار غير مباشرة أو خاصة أو تحذيرية أو طارئة أو تبعية أو خسارة أرباح أو فائدة.

2.10 لا يقدم البنك أي ضمان على الإطلاق بخصوص تفويضات بطاقة الدفع أو الانخفاضات أو رموز الإحالة أو الردود على الطلبات للحصول على التفويض أو المعاملة أو التسوية أو أي خدمات أخرى مقدمة من قبل أو بالنيابة عن البنك بموجب هذه الاتفاقية، ويخلي البنك مسؤوليته بموجبها عن أي وكافة هذه

الضمانات، الصريحة والضمنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ضمانات قابلية التسويق أو الملائمة لغرض معين، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية اتجاه التاجر أو اي شخص آخر عن أي خسارة أو مسؤولية أو ضرر ناشئ بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بهذه الاتفاقية.

3.10 لا يتحمل البنك اي مسؤولية عن أي أعمال من شركات البطاقة أو الجهة المصدرة للبطاقة أو حامل البطاقة ويكون التاجر مسؤولاً عن تحمل أي عواقب مترتبة عنها لأي مطالبات مقدمة من قبل شركة البطاقة أو الجهة المصدرة للبطاقة أو حامل البطاقة.

4.10 لا يكون البنك مسؤولاً عن التأخيرات في المعاملة أو غير ذلك عدم الأداء بسبب حوادث مثل الحرائق أو تعطل الاتصالات أو عطل المعدات أو الإضرابات أو أعمال الشغب أو الحرب أو عدم الأداء من البائعين أو الموردين أو القائمين على المعاملة أو جهات إرسال المعلومات أو قوة القاهرة أو أي أسباب أخرى خارجة عن سيطرة البنك.

11. التنازل

لا يفسر أي سياق تعامل بين البنك والتاجر أو اي تأخير أو إغفال أو إخفاق من جانب البنك في ممارسة أي من حقوقه بموجب هذه الاتفاقية بمثابة تنازلاً عن هذه الحقوق أو إضعاف لحقوق البنك في أي ناحية.

12. السيادة

تلغي هذه الاتفاقية وتحل محل كافة الاتفاقيات والمفاوضات السابقة، وتحتوي على التفاهم الكامل بين الأطراف فيما يتعلق بموضوع هذه الاتفاقية، ولا تكون أي تعهدات أو وعود أو أحكام أو اتفاقيات أو ترتيبات أو ضمانات، سواء شفوية أو خطية، وسواء صريحة أو ضمنية، سارية أو نافذة المفعول باستثناء تلك الواردة في هذه الاتفاقية.

13. التفسير

لا يتم تفسير أو تأويل هذه الاتفاقية بمثابة إنشاء شراكة أو مشروع مشترك بين الأطراف ولا يكون لدى أي

من الطرفين الصلاحية لإلزام الطرف الآخر باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

14. التنازل عن الحقوق والالتزامات

تكون هذه الاتفاقية وحقوق والتزامات الأطراف لمصلحة وملزمة على خلفائهم والمتنازل إليهم المصحح بهم. يكون لدى البنك الحق في التنازل عن هذه الاتفاقية أو أي حقوق أو الالتزامات الواردة فيها بدون موافقة من التاجر. لا يجوز للتاجر التنازل عن هذه الاتفاقية أو أي حق أو التزام وارد فيها بدون موافقة خطية مسبقة من البنك.

15. السجلات

تكون سجلات البنك، في حال عدم وجود خطأ واضح، نهائية وملزمة على التاجر.

16. القوة القاهرة

1.16 لا يكون أي من الطرفين مسؤولاً اتجاه الطرف الآخر عن أي تأخير أو عدم أداء لالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية إلى الحد الذي يكون ناجماً عن حادثة قوة القاهرة، مع مراعاة قيام الطرف المتأثر بما يلي:
1.1.16 إبلاغ الطرف الآخر خطياً على الفور بأسباب التأخير أو عدم الأداء والمدة المحتملة للتأخير أو عدم الأداء.

2.1.16 بذل أقصى جهوده للحد من تأثير التأخير أو عدم الأداء على الطرف الآخر.

2.16 في حال عدم استئناف الأداء خلال تسعين (90) يوم من وقوع حادثة القوة القاهرة، عندئذ يجوز للطرف إنهاء هذه الاتفاقية على الفور بموجب إشعار خطي إلى الطرف الآخر.

17. التقييد في الحساب البنكي

بصفته المفوض بالتوقيع الأصلي للمؤسسة، يؤكد التاجر على دقة التفاصيل والوثائق المقدمة فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، وأن البنك مفوضاً للتقييد في الحساب المذكور في هذه الاتفاقية أو أي حساب آخر قد يتم الاتفاق عليه بين التاجر والبنك وفقاً لهذه الاتفاقية، لكافة المبالغ المسددة من فيزا وماستركارد. وفي حالة أي

تغيير في التعليمات الدائمة أعلاه، يقوم التاجر بإبلاغ البنك خطياً.

18. السرية

يوافق التاجر على، وينبغي عليه، المحافظة على سرية كافة المعلومات المتعلقة أو الناشئة عن هذه الاتفاقية ("المعلومات السرية") وينبغي عليه عدم الإفصاح عن المعلومات السرية لأي شخص باستثناء كما هو منصوص عليها بشكل صريح في هذه الاتفاقية. وفي حال كان التاجر ملزماً بموجب القانون بالإفصاح عن أي معلومات سرية، عندئذ يجب عليه إبلاغ البنك على الفور بذلك، والالتزام بطلبات البنك المعقولة لضمان معاملتها بسرية من قبل أي جهة يتم الإفصاح لها.

19. الفصل بين الشروط

إلى الحد الذي تكون فيه أي فقرة أو فقرة فرعية من هذه الاتفاقية أو في حال كانت باطلة، كونها متعارضة مع القانون، فإن هذه الاتفاقية تستمر ويكون لها الأثر كما لو أن هذه الفقرة أو الفقرة الفرعية قد تم حذفها من هذه الاتفاقية شريطة حل أي أوجه التباس أو غموض في تفسير هذه الاتفاقية بسبب ذلك إلى الحد الذي يمكن أن تكون ممكنة قانونياً بالرجوع إلى المقصود من هذه الفقرة أو الفقرة الفرعية.

20. الالتزامات المستمرة

إن الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية التي تعتبر ذات طبيعة مستمرة تبقى سارية المفعول بعد انتهاء صلاحية هذه الاتفاقية أو إنهاؤها في وقت سابق.

21. الإشعارات والتعديلات

1.21 يجوز للبنك، من وقت لآخر، إصدار أدلة تشغيل وتوجيهات خطية بخصوص الإجراءات الواجب اتباعها والنماذج المحددة الواجب استخدامها في تنفيذ وتطبيق الاتفاقية الحالية، وتكون هذه التعليمات وشروط هذه النماذج ملزمة بالكامل على التاجر عن استلامها مالم يختار التاجر إعطاء إشعار فوري بإلغاء هذه الاتفاقية بموجب أحكامها وشروطها.

2.21 يجوز للبنك حسب تقديره الخاص وبدون إبداء أي سبب مهما كان، تعديل أو تبديل بنود هذه الاتفاقية حسبما يراه مناسباً، فيما يتعلق بأسعار أي خدمة بموجب هذه الاتفاقية، بسريان مفعول فوري، وغير ذلك بإشعار مدته سبعة (7) أيام ميلادية إلى التاجر، حيث تصبح البنود المعدلة بعد تلك المدة ملزمة على التاجر.

3.21 يجب أن يكون أي إشعار أو مراسلات أخرى يتم إعطاؤها بموجب هذه الاتفاقية بشكل خطي ويتم تسليمها بشكل شخصي أو إرسالها عن طريق البريد المسجل (البريد المضمون، البريد مسبق الدفع). وتعتبر هذه الإشعارات أنه قد تم إعطاؤها:

1.3.21 في حال تم تسليمها شخصياً، عند التسليم، أو

2.3.21 في حال إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس، عند الاستلام، أو

3.3.21 في حال إرسالها عن طريق البريد المسجل، بعد مرور ثلاثة (3) أيام عمل من إرسالها بالبريد.

4.21 يجوز إعطاء الإشعار إلى التاجر بالتسليم شخصياً أو عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس أو البريد إلى التفاصيل المحددة في القسم أ من هذه الاتفاقية.

5.21 يجوز إعطاء الإشعار إلى البنك على العنوان التالي:

وحدة خدمات التاجر، ص.ب 1250

بنك المشرق

مكتب رقم 815، الطابق الثامن

بلوك B، قرية الأعمال التجارية

بجانب برج الساعة، دير، دبي

6.21 يجوز لأي من الطرفين تغيير تفاصيل عنوان الإشعارات الخاص به بموجب هذه الاتفاقية عن طريق تقديم إشعار مدته سبعة (7) أيام إلى الطرف الآخر.

22. القانون الحاكم

تحكم هذه الاتفاقية وفقاً للقوانين النافذة في دبي ويكون للمحاكم في دبي الصلاحية القضائية لحل أي خلاف أو نزاع ناشئ عن هذه الاتفاقية أو أي جزء منها. وإن التقدم لهذه الصلاحية القضائية لا يحد من حق البنك في الشروع بالإجراءات ضد التاجر في أي محكمة أخرى ذات صلاحية قضائية على التاجر أو أي من أصوله أو ممتلكاته أو إيراداته.

القسم د: تحويل العملة الديناميكي

1. تفاصيل تحويل العملة الديناميكي

1.1 إن برنامج تحويل العملة الديناميكي ("DCC") ("البرنامج") يتيح لأنواع معينة من عملاء التاجر الذين تكون بطاقتهم البنكية مقومة بعملات معينة ("عملة البرنامج") باستثناء عملة الدرهم الإماراتي ("حامل البطاقة الأجنبي")، إمكانية تقديم بطاقة في الجهاز الطرفي لنقطة بيع والدفع مقابل المشتريات بعملة حامل البطاقة الأجنبي، استناداً إلى سعر الصرف المحدد من قبل البنك، في حين يستلم التاجر تسوية المعاملة الأجنبية بعملة الدرهم الإماراتي (يشار إليها جميعها معاً "معاملة أجنبية").

2.1 يقر ويوافق التاجر على أنه سيتم تحويل المعاملة الأجنبية إلى عملة البرنامج المقومة بها البطاقة استناداً إلى سعر الصرف ساري المفعول في وقت التفويض للمعاملات بالتجزئة ويتم تسوية المعاملة الأجنبية، التي تم تحويلها، من خلال شركة فيزا أو شركة ماستركارد (يشار إليها جميعها معاً باسم "شركات البطاقة") بالعملة المقومة بها البطاقة. يطبق البرنامج فقط على البطاقات الصادرة من قبل فيزا أو ماستركارد أو بموجب العلامات التجارية لشركات البطاقة الأخرى الواردة في البرنامج التي يتم إصدار فواتير إلى حامل البطاقة الأجنبي بعملة البرنامج. قد لا يطبق البرنامج على معاملات إعادة الائتمان أو معاملات أجنبية معينة تتم إحالتها إلى البنك للحصول على تفويض أو # غير ذلك مفوضة من قبل التاجر عبر الهاتف. يحتفظ البنك بالحق في إضافة أو حذف أو تعليق أي عملة إلى أو من البرنامج، حسب الحالة، في أي وقت بدون إشعار إلى

التاجر. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للبنك إنهاء أو تعليق البرنامج لأي سبب على الفور بموجب إشعار إلى التاجر.

2. متطلبات البرنامج

1.2 ينبغي على التاجر الالتزام بكافة التعليمات المعقولة المقدمة من قبل البنك بخصوص مشاركة التاجر في

البرنامج. وبدون الحد مما سبق ذكره، يوافق التاجر على الالتزام بمتطلبات البرنامج الخاصة التالية:

1.1.2 الإفصاح عن البرنامج: يوافق التاجر على الالتزام بكافة التعليمات والمواصفات المطبقة على البرنامج

وفقاً لما يتم تقديمه من قبل البنك من وقت لآخر. وبدون الحد من عمومية ما سبق ذكره، ينبغي على التاجر

اتباع إجراءات البرنامج وتعديلاتها من قبل البنك من وقت لآخر.

2.1.2 اشتراك حامل البطاقة الأجنبي: ينبغي على التاجر، بناءً على التعليمات المقدمة من قبل البنك و/أو

شركات البطاقة من وقت لآخر، تزويد حاملي البطاقة الأجانب بالقدرة على "الاشتراك" أو الموافقة على

الاشتراك في البرنامج. في حال اختار أحد حاملي البطاقة الأجانب المعينين عدم الاشتراك، من المفهوم أن

البنك سيقوم بإجراء معاملة حامل البطاقة الأجنبي بالدرهم الإماراتي. يوافق التاجر على، وينبغي عليه،

القيام بهذه التعديلات المعقولة حسبما يطلبها البنك لزيادة احتمالية اشتراك حاملي البطاقة الأجانب في

البرنامج. ومن المفهوم أن أي معاملة أجنبية يخفق فيها التاجر بتقديم إجراءات الاشتراك لحامل البطاقة

الأجنبي كما هي محددة في هذه الاتفاقية، قد تكون عرضة لاسترداد القيمة المدفوعة كما هو محدد في هذه

الاتفاقية.

3.1.2 تقديم المعاملات الأجنبية في الوقت المناسب: يقر التاجر بأن تقديم المعاملات الأجنبية في الوقت

المناسب يعتبر ضرورياً للمشاركة في البرنامج. ولتجنب الشك، يجب تقديم المعاملات الأجنبية خلال أربع

وعشرين (24) ساعة من إنجاز المعاملة الأجنبية. وبصرف النظر عما سبق ذكره، فإن المعاملات الأجنبية

المقدمة من قبل التجار في مجال الفنادق والسكن والرحلات يجب تقديمها خلال أربع وعشرين (24) ساعة

من مغادرة حامل البطاقة الأجنبي من منشأة التاجر. يقر التاجر أنه في حال إخفاقه بتقديم معاملة أجنبية خلال الإطار الزمني المحدد، فإن البنك قد يخفض قيمة دفعة المشاركة في البرنامج (كما هو محدد أدناه).

4.1.2 ائتمان الأموال/إعادة الأموال: يجب إرسال أي ائتمان أموال/إعادة أموال للمعاملات التي تم إجراؤها بعملة حامل البطاقة الأجنبي إلى البنك للمعاملة. في حال قام التاجر بإجراء أي ائتمان أموال/إعادة أموال على الجهاز الطرفي لنقطة البيع، عندئذ يكون التاجر مسؤولاً عن أي خسائر مالية ناجمة عن ذلك.

5.1.2 استعادة القيمة المدفوعة: يتم نقل استعادة القيمة المدفوعة المتكبدة فيما يتعلق بمعاملة أجنبية إلى البنك عن طريق شركة البطاقة المناسبة بعملة البرنامج وتحويلها من قبل شركة البطاقة هذه إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف العملات الأجنبية المخصص لشركة البطاقة.

3. دفعة المشاركة في البرنامج

1.3 في مقابل مشاركته في البرنامج، يدفع البنك إلى التاجر حافز التاجر لتحويل العملة الديناميكي بما يتوافق مع النسبة المذكورة في هذه الاتفاقية (أو أي نسبة أخرى أو وسائل حساب أخرى متفق عليها وتعديلاتها بموجب هذه الاتفاقية) من قيمة المعاملات الأجنبية المسددة بالنيابة عن التاجر بموجب البرنامج، محسوبة بعملة الدرهم الإماراتي، قبل أي تحويل لمبلغ المعاملة الأجنبية بموجب البرنامج ("دفعة المشاركة في البرنامج").

2.3 تكون دفعة المشاركة بالبرنامج مقومة ومدفوعة بعملة الدرهم الإماراتي. يتم القيام بالدفع بحلول نهاية الشهر الميلادي بعد الشهر الذي تم فيه اكتساب دفعة المشاركة في البرنامج.

3.3 يجب على التاجر الإشارة إلى أي اختلاف بخصوص دفعة المشاركة بالبرنامج خلال ثلاثين (30) يوم ميلادي من تاريخ القيام بالدفع. لا يكون البنك مسؤولاً عن قبول أي طلبات اختلاف مرسله إليه بعد هذه المدة.

القسم هـ: التجارة الإلكترونية

1. يوافق التاجر كما يلي:

1.1 تقديم تفاصيل موجزة عن السلع أو الخدمات التي تم شراؤها باستخدام البطاقة، بالإضافة إلى الإفصاحات الأخرى.

2.1 الدفاع عن البنك وحمائته وإبراء ذمته وتعويض البنك عن أي وكافة النزاعات واستعلامات العميل والمطالبات والإجراءات والقضايا والدعاوى والخسائر والأضرار والالتزامات والتكاليف بما في ذلك أتعاب المحاماة، فيما يتعلق بأي مطالبات مرفوعة من قبل حامل البطاقة لأي سبب من الأسباب.

3.1 الالتزام بصيغة معتمدة من قبل البنك لنموذج الطلب عبر الانترنت. من المفهوم والمسلم به والمتفق عليه أنه ينبغي على التاجر عدم إجراء أي معاملة لا تلتزم بشروط الملحق أو اتفاقية التاجر المبرمة بين التاجر والبنك لغرض البطاقة أو البطاقات.

4.1 عدم استخدام اسم أو نمط البنك أو أي علامات تجارية أو أسماء تجارية مسجلة للبنك، والتي تبقى في كافة الأحوال من ملكية البنك، ما لم يحصل التاجر على تفويض خطي من البنك.

5.1 تثبيت مكون "عميل الدفع" المقدم من قبل البنك في خادم الانترنت للتاجر.

6.1 إرسال تفاصيل الدفع إلى الخادم الآمن للبنك باستخدام تكنولوجيا طبقة المآخذ الآمنة.

7.1 إدراج رقم مرجع الطلب في كل معاملة.

2. يقوم البنك بإرسال حالة المعاملة إلى التاجر مع رقم مرجع الطلب.

3. يجوز للتاجر إدخال معاملات مستلمة عن طريق البريد أو الهاتف أو الفاكس أو شخصياً من حامل البطاقة باستخدام شاشة إدخال البيانات اليدوية أو الجهاز الطرفي لنقطة البيع المقدم من قبل البنك.

4. يتعهد التاجر بأن كافة المعاملات المعروضة على البنك ستمثل التزامات حاملي البطاقات اتجاه التاجر لمعاملات حقيقية بالقيمة المحددة فيها مقابل السلع المباعة و/أو الخدمات المقدمة فقط، ولا تشمل أي عنصر ائتمان لأي غرض آخر ولا تشمل استلام التاجر أو قبوله أي دفعة من العميل عن أي رسوم واردة في

معاملة ناشئة عن استخدام أي بطاقة. يوافق التاجر على عدم القيام بأي دفعة نقدية مقدمة أو سحبات نقدية إلى أي حامل بطاقة.

5. ينبغي على التاجر عدم بيع أو شراء أو تقديم أو غير ذلك الإفصاح عن أي معلومات خاصة بحساب حامل البطاقة أو غيرها من المعلومات الشخصية لحامل البطاقة، بدون موافقة خطية من حامل البطاقة، إلى أي طرف ثالث باستثناء البنك، لغرض مساعدة التاجر في أعماله أو كما هو مطلوب بموجب القانون.

6. يقدم البنك، ويستخدم التاجر، مكون "عميل الدفع" من MEPS وأي إصدارات لذلك المكون خلال مدة هذه الاتفاقية.

7. تقتصر مسؤولية البنك اتجاه التاجر بخصوص أي معاملة على التزام البنك بموجب إشعار خطي من التاجر بإعادة أموال المعاملة بدون أي مصاريف إضافية. لا يكون البنك في كافة الأحوال مسؤولاً عن أي تأخير أو أضرار عرضية أو تبعية مهما كانت.

8. يتم الاحتفاظ بكافة المعلومات بخصوص حامل البطاقة التي تم الحصول عليها بطريقة آمنة مع إمكانية وصول محدودة لموظفين محددين لغاية التخلص منها ويجب إتلافها بطريقة تجعل البيانات غير قابلة للقراءة.

9. يكون لدى البنك الحق في التأكد والتحقق من كافة المعاملات وفحص دفاتر وسجلات التاجر وغيرها من الأوراق المتعلقة بالمعاملات المشمولة بموجب بنود هذا القسم هـ (دون الإخلال بالشروط والأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية). ولهذا الغرض، ينبغي على التاجر الاحتفاظ بكافة السجلات المتعلقة بهذه المعاملات لفترة لا تقل عن ثمانية عشر (18) شهر من تاريخها أو أي فترة أطول مطلوبة بموجب القانون المحلي.

10. يوافق التاجر على عرض المعلومات التالية على الموقع الإلكتروني الخاص به:

1.10 وصف كامل للسلع والخدمات المقدمة،

- 2.10 سياسة إعادة الأموال/الإرجاع،
- 3.10 اتصال خدمة العملاء بما في ذلك عنوان البريد الإلكتروني،
- 4.10 عملة المعاملة،
- 5.10 قيود التصدير كما تنطبق،
- 6.10 سياسة التسليم،
- 7.10 بلد إقامة التاجر،
- 8.10 شعارات بطاقة الائتمان المقبولة بالصيغة المصرح بها بموجب برنامج البطاقة المقدم إلى التاجر من قبل البنك،
- 9.10 الرسوم الجمركية و/أو لوائح الاستيراد،
- 10.10 إمكانيات وسياسة الأمن لإرسال تفاصيل بطاقة الدفع، مع توضيح كيفية حماية التاجر لبيانات بطاقة دفع العملاء وغيرها من المعلومات الشخصية، و
- 11.10 سياسة خصوصية بيانات العميل.
11. بالنسبة إلى معاملات 2-طرف (MO/TO)، ينبغي على التاجر تزويد عملائه بإيصال يحتوي على المعلومات التالية:

1.11 اسم التاجر والعنوان على الانترنت

2.11 قيمة المعاملة

3.11 العملة

4.11 تاريخ المعاملة وتاريخ الشحن

5.11 رقم تعريف معاملة فريد

6.11 رمز التفويض

7.11 تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة، و

8.11 وصف الخدمات أو السلع.

12. يقر ويتفهم التاجر أن الالتزام بالإجراءات الواردة في هذا القسم ه لحماية ويقر أنه مسؤول اتجاه البنك و/أو الأطراف الأخرى عن أي إخلال أو عدم التزام بأي من الإجراءات المذكورة سابقاً. كما يتفهم التاجر أنه يحق للبنك المصدر لحامل البطاقة المطالبة في أي وقت بأي وثائق خاصة بالمعاملة.

13. في حال اختراق الموقع الإلكتروني أو البيانات المتعلقة بالمعاملات لدى التاجر، لن يكون البنك مسؤولاً عن اي خسائر أو أضرار ناجمة عن ذلك.

14. يجب على التاجر إشعار البنك خطياً بأي تغيير في رابط URL الاستضافة/الموقع الإلكتروني.

15. يجوز للبنك نسخ والاحتفاظ برموز الخدمة للموقع الإلكتروني (المواقع الإلكترونية) للتاجر.

16. يكون التاجر مسؤولاً عن أي نزاع لحامل البطاقة ولا يقوم بتحميل البنك المسؤولية، بما في ذلك في أي من الحالات التالية:

1.16 في حال إعادة أو عدم استلام السلع المشار إليها في نموذج الطلب من قبل التاجر، أو الادعاء بإعادتها أو عدم استلامها،

2.16 في حال كانت الخدمات المشار إليها في نموذج الطلب غير مرضية لحامل البطاقة أو غير مستلمة، أو الادعاء من قبل حامل البطاقة بأنها غير مرضية أو غير مستلمة،

3.16 في حال ادعاء حامل البطاقة أن المعاملة على البطاقة لم يتم القيام بها من قبل حامل البطاقة.

القسم و: خطة الدفع الميسر

1. معلومات عامة

خطة الدفع الميسر 0% ("EPP") هي إحدى خيارات الدفع المتاحة إلى حاملي بطاقات بنك المشرق حيث يتم احتساب كامل "مبلغ مشتريات التجزئة"، كما هي معرفة هذه العبارة في اتفاقية حامل البطاقة، على حامل

البطاقة لفترة تسديد.

2. العرض

1.2 يتم عرض ترويج ("الترويج") خطة الدفع الميسر 0% للمشتريات باستخدام كافة بطاقات ائتمان البنك في منافذ التاجر ضمن دولة الإمارات العربية المتحدة.

2.2 تكون كافة المشتريات بقيمة 1,000 درهم إماراتي (ألف درهم إماراتي فقط) وأكثر بموجب خطة الدفع الميسر 0% مؤهلة بموجب خيار الدفع هذا.

3.2 تكون المدة لحجوزات خطة الدفع الميسر 0% لفترة 3 أو 6 أو 9 أو 12 شهر.

4.2 يجب أن يتطابق المبلغ المطالب به من قبل حامل البطاقة مع مبلغ الفاتورة والمعاملة.

3. التعهدات

1.3 يوافق التاجر على دفع العمولة المذكورة في هذه الاتفاقية ولكامل مدة خطة الدفع الميسر (بناءً على الاختيار الذي يحدده حامل البطاقة) على مبلغ الشراء. يتم احتساب رسوم معاملة بنسبة 1% لمدة 3 و6 أشهر وبنسبة 2% لمدة 9 و12 شهر على العميل. ينبغي على التاجر ضمان المحافظة على الحد الأدنى من قيمة الدفعات والعمولات المستحقة للبنك في كل تاريخ استحقاق في رقم الحساب البنكي الخاص به المقدم في هذه الاتفاقية، وذلك لتمكين البنك من خصم هذه المبالغ متوجبة الدفع من قبل التاجر. في حال عدم وجود حساب بنكي أو عدم نجاح الخصم منه، عندئذ يتم خصم العوائد من عوائد المبيعات المكتسبة. بالنسبة إلى غير أصحاب الحسابات البنكية أو الشركاء التجاريين المكتسبين، يجب القيام بالدفعات في تاريخ الاستحقاق المذكور في الفاتورة ذات الصلة.

2.3 ينبغي على التاجر ضمان أن تكون كافة المشتريات بموجب خطة الدفع الميسر 0% مفوضة من قبل البنك إلكترونياً عن طريق الجهاز الطرفي لنقطة البيع أو مفوضة عن طريق الاتصال بمركز اتصال البنك عبر الهاتف. كما يجوز استخدام الطباعة اليدوية لإجراء المعاملة بالإضافة إلى التفويض المستلم عبر الهاتف.

4. الإعلانات

1.4 يتعهد التاجر بترويج خطة الدفع الميسر 0% في المنافذ التي يقوم بتشغيل الأجهزة الطرفية لنقاط

البيع من أجل زيادة المبيعات في المنفذ ذو الصلة، بما في ذلك عن طريق:

1.1.4 عرض المواد التسويقية بشأن خطة الدفع الميسر 0% كما هي مقدمة من قبل البنك، بموافقة خطية

مسبقة من البنك،

2.1.4 عرض، قيمة دفعات خطة الدفع الميسر 0% للمنتجات في المنفذ، بموافقة خطية مسبقة من البنك،

3.1.4 بما في ذلك، بموافقة خطية مسبقة من البنك، عرض خطة الدفع الميسر 0% في المنشورات/الرسائل

البريدية/الإعلانات الدعائية الخاصة به.

2.4 يتقدم التاجر إلى البنك للحصول على موافقته الخطية المسبقة على أي إعلانات من قبل التاجر

يستخدم فيها أسماء العلامة التجارية للبنك أو تصميم العلامات التجارية الملونة أو الشعارات الخاصة به أو

أي تمثيل لها.

3.4 يقوم التاجر بتفويض البنك لاستخدام شعارات التاجر والعلامات التجارية والصور الخاصة به فيما

يتعلق بخطة الدفع الميسر طوال فترة الترويج.

4.4 ينبغي على التاجر أن يذكر عرض خطة الدفع الميسر 0% لحاملي البطاقات لمنتجاته المتاحة على خطة

الدفع الميسر 0% ويجب على البنك اعتماد المواد قبل طباعة المواد.

5. المسؤولية والتعويض

1.5 تصبح رسوم التمويل المتفق عليها متوجبة الدفع من قبل التاجر في الشهر الميلادي التالي للشهر الميلادي

لحجوزات خطة الدفع الميسر 0%، بعد إصدار الفاتورة من قبل البنك بخصوص كل معاملة/عملية شراء

بخطة الدفع الميسر 0% وفقاً لبنودها.

2.5 يخصم البنك أي رسوم تمويل أو غيرها من الدفعات متوجبة الدفع من قبل التاجر من الحساب البنكي

الخاص بالتاجر لدى البنك في تاريخ الاستحقاق ذو الصلة للدفعة.

6. خطة الدفع الميسر على نقطة البيع

1.6 يقوم التاجر باحتساب الأجر على حامل البطاقة بناءً على قيمة المشتريات، بدون أجر إضافية لرسوم خدمة التاجر (MSF).

2.6 يقوم التاجر بإبلاغ حامل البطاقة عن خيار خطة الدفع الميسر بدون فائدة 0% وإعطاء النصيحة للعملاء للاتصال بمركز اتصال البنك على الرقم 04 424 4449.

3.6 يقوم البنك بتحويل مشتريات حامل البطاقة إلى خيار خطة الدفع الميسر بدون فائدة 0% وفقاً لما هو مطلوب.

القسم ز: الترويج التكتيكي لبطاقات المشرق

1. يقوم البنك بالإبلاغ عن "الترويج التكتيكي لبطاقات المشرق" ("الترويج") عن طريق الوسائل التالية:

1.1 الرسائل النصية القصيرة (عام)

2.1 الموقع الإلكتروني

3.1 البريد الإلكتروني

2. يقر التاجر ويقبل عدم تحمل البنك المسؤولية عن أي نوع من إعادة الأموال بما في ذلك إعادة أي مبلغ مدفوعة من قبل التاجر، في حال اختار التاجر الانسحاب من البرنامج.

3. يتعهد التاجر بموجبه، بشكل نهائي وقاطع، بما يلي:

1.3 تفويض البنك لاستخدام الشعارات والعلامات التجارية والصور الخاصة به خلال وطوال مدة الترويج،

2.3 تحمل المسؤولية لوحده عن الموافقات على المواد الإعلانية،

3.3 الحصول، خطياً، على أي وكافة الموافقات المطلوبة من الأشخاص و/أو الجهات المعنية للمواد الإعلانية

ومحتوياتها،

4.3 تحمل المسؤولية لوحده عن أي مطالبات أو مطالب أو إجراءات قانونية أو دعاوى إلخ... قد تكون موجهة إلى البنك بخصوص أو فيما يتعلق بالمواد الإعلانية والموافقات عليها،

5.3 تعويض البنك وإبراء ذمته ضد أي مطالبات أو مطالب أو أضرار إلخ... قد يتكبدها نتيجة للمواد الإعلانية ومحتوياتها أو فيما يتعلق بها.

4. في حالة الإخفاق في منح الخصم للعميل نتيجة عدم معرفة موظفي التاجر بالعرض أو لأي سبب آخر، يقوم ممثل البنك بالاتصال بالتاجر وعند التحقق، ينبغي على التاجر تعويض العميل كما يلي خلال 24 ساعة من الإشعار:

1.4 اتخاذ الترتيبات لقسيمة مطعم مجانية أو وجبة مجانية في الزيارة التالية أو حتى خصم مزدوج في الزيارة التالية، و/أو

2.4 اتخاذ الترتيبات لمنح العميل استرداد نقدي بقيمة الخصم ويتم بعد ذلك الحصول على تأكيد من العميل بخصوص ذلك.

القسم ح: اتفاقية شريك برنامج مكافآت سلام المشرق

1. يمنح البنك المكافآت لحاملي البطاقات لديه بنقاط سلام المشرق التي يمكن استردادها من خلال بطاقة دفع البنك. تعتمد معايير الأهلية لكسب نقاط سلام المشرق من قبل حامل البطاقة على العملية المحددة حسب تقدير البنك لوحده.

2. يقدم البنك إلى التاجر الوظيفة الضرورية بواسطة الجهاز الطرفي لنقطة البيع التي تحتوي على قائمة ذات صلة لاستخدامها لقبول وإيفاء طلب حامل بطاقة البنك لاسترداد نقاط سلام المشرق من خلال أجهزة نقاط البيع.

3. ينبغي على التاجر قبول طلب حامل بطاقة البنك لاسترداد نقاط سلام المشرق من خلال الأجهزة الطرفية لنقاط البيع في مقابل السلع والخدمات المطلوبة من قبل حامل بطاقة البنك في المنافذ المحددة للتاجر

المذكورة بالتفصيل في جزء حلول الولاء من القسم ب من هذه الاتفاقية.

4. ينبغي على التاجر:

1.4 الاحتفاظ بنسخة التاجر عن كل مسودة مبيعات منجزة وإيصال ائتمان، والسجلات المتعلقة بالمعاملات المثبتة لاسترداد نقاط سلام المشرق من قبل حامل بطاقة البنك، لمدة ثلاثة أشهر (3 أشهر) كحد أدنى أو أي مدة أطول كما هو مطلوب بموجب القوانين المحلية الحاكمة سارية المفعول.

2.4 في حالة الشركاء التجاريين الفنادق، ينبغي على التاجر الاحتفاظ بنسخة التاجر من كل مسودة مبيعات وإيصال ائتمان بالإضافة إلى نموذج ملف النزيل الموقع حسب الأصول من تاريخ المعاملات المثبتة. وفي حالة الشركات التجاريين في مجال تأجير السيارات، ينبغي على شريك المكافآت الاحتفاظ بنسخة التاجر عن كل مسودة مبيعات وإيصال ائتمان بالإضافة إلى اتفاقية إيجار السيارة الموقعة حسب الأصول من تاريخ المعاملات المثبتة.

3.4 يقدم التاجر نسخ عن مسودات المبيعات وإيصالات الائتمان هذه إلى البنك كلما وعندما يطلبها خلال مدة سبعة (7) أيام من تاريخ طلب هذه الوثائق المطلوبة لأي معاملة متنازع عليها أو تحقيقات بالمطالبات أو لأي سبب آخر مهما كان.

5. تطبق معدلات الدفع والخصم التالية:

1.5 الدفع: يتم القيام بالدفع إلى التاجر عن طريق دفعة تسديد من قبل التاجر ومن خلال طريقة الدفع المتفق عليها.

2.5 يحدد البنك "قيمة الاسترداد" (بالدرهم) لنقاط سلام المشرق المطبقة لشراء السلع والخدمات من التاجر، وقد تخضع للتغييرات أو التعديلات حسب تقدير البنك لوحده، ويتم تحديدها بحيث لا تؤثر على قيمة الشراء أو الفاتورة لأي سلع أو خدمات مقدمة من قبل التاجر.

3.5 الخصومات: قد يكون التاجر ملزماً بعرض معدل خصم إلى البنك عن كل معاملة بحسن نية لترويج

التاجر وتقديم تدفق إضافي للإيرادات والمبيعات من خلال استخدام حامل البطاقة لنقاط سلام المشرق بما يعادل قيمة الدرهم المرتبطة.

4.5 يدفع البنك إلى التاجر مبلغ بالدرهم يعادل إما قيمة الدرهم للاسترداد مطروح منه "الخصومات" المطبقة أو قيمة الفاتورة مطروح منها "الخصومات" المطبقة. تكون معدلات الخصم المعروضة على البنك من قبل التاجر لاسترداد نقاط سلام المشرق من خلال الأجهزة الطرفية لنقاط البيع كما هي مذكورة في قسم حلول الولاء من هذه الاتفاقية، وتكون بالإضافة إلى معدل خصم التاجر.

5.5 في حال كانت قيمة السلع أو الخدمات التي تم شراؤها من قبل حامل بطاقة البنك من خلال التاجر أكبر من قيمة الدرهم المعادلة لنقاط سلام المشرق لحامل البطاقة، عندئذ يقوم التاجر بتحصيل مبلغ الرصيد الزائد من حامل البطاقة إما نقداً أو عن طريق أي بطاقة مشرق.

6. ينبغي أن يكون برنامج مكافآت سلام المشرق مقبولاً طوال السنة بما في ذلك فترة التخفيضات/الترويج.

7. يتم التعامل مع حاملي بطاقات البنك الذين يقومون بشراء السلع والخدمات من التاجر من خلال نقاط سلام المشرق بمثابة عملاء يستخدمون المبالغ النقدية أو أي خيار دفع آخر. وإن أي حقوق مرتبطة أو أطر زمنية ممنوحة للعملاء للإعادة أو الاستبدال أو إعادة الأموال بالنسبة إلى السلع والخدمات تطبق أيضاً على حاملي بطاقات البنك الذين يقومون بالشراء من خلال نقاط سلام المشرق.

8. يجوز للبنك عرض حملات وحوافز لحاملي البطاقات لديه فيما يتعلق بنقاط سلام المشرق من خلال التاجر المحدد. مع مراعاة الاتفاق المتبادل، في هذه الحالات، ينبغي على التاجر تقديم العون والمساعدة للبنك في عرض أي تعاملات أو خصومات مرتبطة من أجل تنفيذ أي حملات مطبقة.

9. قد يُطلب من التاجر عرض المواد التسويقية المقدمة من قبل البنك بشكل مناسب في كافة المنافذ المناسبة، والتي قد تشير إلى التفاصيل المتعلقة ببرنامج مكافآت سلام المشرق أو استرداد نقاط سلام المشرق أو الحملات. كما يجوز للبنك من وقت لآخر إجراء جلسات إعلامية لممثلي التاجر المعنيين من أجل الإرشاد

لأي طريقة عمل ضرورية بما في ذلك استخدام الجهاز الطرفي لنقطة البيع وإجراءات الاسترداد وقواعد السلوك وتوجيهات الحملة.

10. في حالة الإنهاء من قبل أي من الطرفين، ولضمان عدم تأثير ذلك سلباً على حاملي بطاقات البنك، يجوز للبنك أن يطلب من التاجر أن يقبل أكثر استرداد نقاط سلام المشرق لمدة ثلاثة (3) أشهر من تاريخ الإنهاء، وذلك من أجل تنفيذ خطة إبلاغ مناسبة، ويكون التاجر ملزماً بالمتابعة بناءً على ذلك على أساس حسن النية بموجب هذه الاتفاقية.

11. من المفهوم أنه في حال نشوء أي مسائل وغير مشمولة في هذه الاتفاقية، فإنه يتم حلها على أساس كل حالة بشكل منفصل بعد المناقشة المتبادلة والاتفاق اللازم.